



المستشارة القانونية الجديدة للحكومة الإسرائيلية، فائدة حرب ضد دعاوى التعويض الفلسطينية ومشرعة جرائم الاحتلال! صفحـة (٢)



جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي يشرع بتعداد يهود العالم لأول مرة في تاريخه.. قراءة في الخلفيات والتداعيات صفحـة (٢)

الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٢/٢/٨ الموافق ٧ رجب ١٤٤٣هـ العدد ٥٢٥ السنة العشرون



ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن مدار

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

الاسرائيلي

المنتهد



متسوق في متجر إسرائيلي. (فلاش ٩٠)

مطالبات بخفض الجمارك والضرائب للجم موجة الغلاء والحكومة الإسرائيلية تتهم الشركات!

كتب بروهوم جرابيسي:

لربما كان رفع أسعار الكهرباء والبنزين في يوم واحد في إسرائيل، بنسبة ٥.٧٪ و ٥.٣٪ على التوالي، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، إن جاز التعبير، وبشكل محدود، من رفع الصرخة أعلى بشأن موجة الغلاء المتنامية في السوق الإسرائيلية منذ عام ونصف العام، ولكنها في الأشهر الأخيرة تستفحل أكثر، وهذا انعكس في التضخم المالي الذي سجل أعلى نسبة ٢.٨٪ في العام الماضي، وهي الأعلى منذ نحو عشر سنوات، إلا أنه حتى الآن، فإن الضجة قائمة في وسائل الإعلام، ولا تبدو هناك مؤشرات لاندلاع حملة احتجاجات شعبية ضد ارتفاع كلفة المعيشة.

وفي اليوم الأول من الشهر الجاري، أعلنت شركة الكهرباء الحكومية عن رفع سعر الكهرباء بنسبة ٥.٧٪، في حين أعلنت وزارة الطاقة عن رفع سعر البنزين بنسبة ٥.٣٪، وكانت شركة الكهرباء قد أعلنت الجمهور في الشهر الأخير من العام الماضي، بأنها تلقت توصية برفع سعر الكهرباء بنسبة ٤.٩٪، إلا أنه بعد المداولات في اللجنة ذات الشأن، تقرر رفع سعر الكهرباء بنسبة ٥.٧٪، بزعم استمرار ارتفاع أسعار الفحم، رغم تراجع استخدامه في إنتاج الكهرباء في البلاد، أما سعر ليتر البنزين الأكثر استخداماً ٩٥ أوكتان، فقد سجل في مطلع الشهر الجاري، سعره الأعلى منذ نهاية العام ٢٠١٤، إذ بلغ سعر الليتر ٦.٧١ شيكل، وتدرعت وزارة الطاقة بارتفاع أسعار النفط ومشقاته عالمياً، إذ سجل سعر برميل النفط من صنف برنت الأميركي، في الشهر الماضي، ارتفاعاً بنسبة ١٢٪، وقفز عن حاجز ٩٠ دولاراً، في الأيام الأخيرة للشهر الماضي، وهي المقررة لتحديد سعر البنزين في الشهر التالي، مقابل هذا، سجل سعر صرف الدولار أمام الشيك، في الشهر الماضي، ارتفاعاً بحدود ٣٪، وعلى أساس هذين البندين تم تحديد سعر البنزين لشهر شباط الجاري.

إلا أن موجة الغلاء الأساسية التي تثقل على الجمهور، وخاصة على الشرائح الفقيرة، تضرب المواد الغذائية والبضائع الحياتية الأساسية، ويتم تسليط الضوء بشكل خاص على قطاع الأغذية. وكما يبدو، في محاولة لامتصاص الغضب الجماهيري، بعث وزير المالية أفيغدور ليبرمان، ووزيرة الاقتصاد أورنا برريباي، برسالة مشتركة إلى كبار منتجي ومستوردي المواد الغذائية، يهددان فيها باتخاذ خطوات من شأنها أن تهدد احتكاراتهم، بهدف خفض الأسعار.

وحسب تقديرات خبراء، فإن موجة غلاء جديدة قادمة، في إثر ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء، وأيضاً عودة سعر صرف الدولار أمام الشيك إلى محيط ما كان عليه في مطلع العام الماضي ٢٠٢١، في حدود ٣.٢ شيكل للدولار، إلا أن سوق الصرف تبقى خارج التقديرات، لأنها خارج سيطرة المؤسسات المالية الرسمية.

وقال الوزيران ليبرمان وبريباي إنه لا يوجد منطق في ذرائع رفع الأسعار، فالارتفاع الكبير في أرباح شركات إنتاج وتسويق المواد الغذائية، وتراجع سعر صرف الدولار في الربع الأخير من العام الماضي، لم ينعكسا على الأسعار التي استمرت في الارتفاع.

وحسب مصادر في وزارتي المالية والاقتصاد، فإن الوسائل التي بيدها لتهديد المنتجين والمستوردين هي زيادة التنافسية في الإنتاج والتسويق، وإجراءات إدارية أخرى.

وبعد هذه الرسالة، بادرت وزارة المالية إلى إصدار تقرير لها، في نهاية الأسبوع الماضي، قال إن الشركات العشر الكبرى في سوق الأغذية الإسرائيلية، سجلت أرباحها الصافية في العام ٢٠١٩، بنسبة ١٢.٥٪ من إجمالي مداخيلها، وهذه نسبة تعادل ٢.٣ ضعف نسبة الأرباح القائمة في القطاعات الأخرى بالمعدل، بحسب التقرير. وبلغ إجمالي الأرباح الصافية كليا للشركات العشر الكبرى ٦٠٠ مليون شيكل في العام ٢٠١٩، أي العام الأخير قبل اندلاع كورونا.

ويشار إلى أنه في ظل جائحة كورونا، فإن قطاع الأغذية بالتحديد زادت مبيعاته على وجه خاص، وبالتالي زادت أرباح الشركات، إلا أنه لا توجد معطيات بشأن العاملين الماضيين، خاصة وأن موجة رفع الأسعار في قطاع

الأغذية وباقي القطاعات، بدأت في صيف العام ٢٠٢٠، ولذا من المتوقع أن تكون هذه الشركات التي تواصل رفع أسعارها، بذرائع ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة، وغيرها من الذرائع. قد تكون سجلت في العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ أرباحاً ينسب أكبر.

ونقلت الإذاعة العامة عن مسؤولين في وزارة المالية قولهم إن الوزارة ليس بقدرتها اتخاذ إجراءات من شأنها خفض الأسعار في المدى القصير، وأن الوزارة تعمل على صياغة برنامج لخفض وإلغاء جمارك على سلسلة طويلة من المنتجات الغذائية المستوردة، في محاولة لزيادة المنافسة، التي بحسب اعتقاد الوزارة ستؤدي إلى خفض الأسعار. ورغم هذا فإن تأثير إجراءات كهذه في حال تطبيقها سيأخذ وقتاً حتى تنعكس نتائجها على السوق.

ارتفاع أسعار عالية أصلاً

يقول المحلل نداف إيغال، في مقال له في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إنه صحيح أن الأسعار ترتفع في جميع أنحاء العالم، كإحدى تبعات جائحة كورونا، إلا أن الأسعار في إسرائيل هي أصلاً الأعلى مقارنة مع الأسواق العالمية. وكتب أن «الأسعار ترتفع في جميع أنحاء العالم، ويرتبط هذا بارتفاع أسعار النفط والطاقة، وتدهور شبكة النقل العالمية في فترة كورونا، وارتفاع أسعار المواد الخام، والنقص المتزايد في الأيدي العاملة. إن تكلفة المعيشة هي دائماً عيب، أولاً وقبل كل شيء، على أبناء الطبقتين الوسطى والضعيفة، وهم بدورهم ينتقمون من السياسيين المعنيين».

ويتابع نداف: «إن وصول موجة الارتفاع في الأسعار إلى إسرائيل هو أمر متوقع وطبيعي. إلا أن ما هو مطلوب أيضاً أنه في الاقتصاد الاحتكاري الصغير، والواقع تحت سيطرة لاعبين كبار، مع سلطة ضعيفة لمراقبة المنافسة في السوق، يتم فرض قيود على شبكات التسويق والمستوردين للجم استغلالهم لمسألة ارتفاع كلفة المواد الخام والإنتاج مع ارتفاع كلفة لأسباب محلية، لرفع الأسعار إلى أكثر من اللازم.

ويرى الكاتب أن وزير المالية، أفيغدور ليبرمان، أخطأ حينما ادعى أن التضخم المالي الحاصل في إسرائيل في العام الماضي بنسبة ٢.٨٪، هو من الأقل عالمياً، ويقول إن هذا الغلاء يأتي على أسعار هي أصلاً مرتفعة عن أسواق العالم، ويحدد الفارق في الأسعار بين إسرائيل وبريطانيا، التي فيها مستويات الرواتب أعلى من الرواتب الإسرائيلية. ويقدم إيغال أمثلة عينية: خذوا على سبيل المثال علبه من ليتر الحليب في عبوة كرتون، فسعرها الخاضع للرقابة في دولة إسرائيل هو ٥.٩٤ شيكل، بينما يبلغ سعر ليتر الحليب في بريطانيا حوالي ٣.٤ شيكل. وفي الحقيقة يمكنك شراء أكثر من ليترين اثنين بـ ٥ شواكل. وهذا يسري أيضاً على قائق الذرة الصباحية، التي تملكها شركة كيلوغز، وتستوردها شركة ديبلومات، إذ يتبين من المقارنة أن سعرها في السوق الإسرائيلية أعلى بنسبة ٢٥٪ من سعرها في بريطانيا. كذلك دزينة بيض سعرها حوالي ٧.٥ شيكل في بريطانيا وأكثر من ١٠ شواكل في إسرائيل رغم أن البيض أيضاً خاضع للرقابة. وفي سوق العقارات، فإن متوسط كلفة الشقة في بريطانيا حوالي ١.١٥ مليون شيكل، أما في إسرائيل فحوالي ١.٦٨ مليون.

على الحكومة اتخاذ إجراءات

في تقرير مشترك، لعدد من محللين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» جاء أن الرسالة المشتركة لوزير المالية ليبرمان ووزيرة الاقتصاد برريباي، التي هدت المنتجين والمسوقين باتخاذ إجراءات، هي رسالة استثنائية والسؤال هو ما إذا كان لدى الحكومة أي إمكانية للقيام بمثل هذه التحركات، أم أن تهديد الوزيرين في الواقع باهت؟.

ويرى المحللون أن للحكومة أدوات للجم الأسعار، ومنع ارتفاعها، بشكل استثنائي؛ ويعددون سلسلة من الخطوات، التي من شأنها خفض كلفة المعيشة، بحسب رؤيتهم. وفي البند الأول يؤكدون على وجود بند في قانون الاحتكارات، يمنع فرض أسعار باهظة على المنتجات، وهذا ما يجب تطبيقه. كذلك على وزارة الاقتصاد أن تفتح أمام الجمهور إمكانية الوصول لتفاصيل قيود الأسعار في شبكة الإنترنت، التي تفرضها الوزارة، بغية

متابعة الأسعار وقانونيتها.

ويدعو التقرير إلى تعديك الاحتكارات، وجاء أن «إسرائيل أصبحت جنة للاحتكارات. إذ لم يتم الإعلان عن احتكارات جديدة منذ سبع سنوات. كما أن المسؤول عن قيود الاحتكارات في وزارة الاقتصاد، ميخائيل هالبرين، الذي ينهي ولايته في هذه الأيام، انتهج سياسة مخففة بشأن هذا الموضوع. واتضح أن الاحتكارات رفعت الأسعار بدون أن يكون لها في كثير من الأحيان، مبرر حقيقي. ومن أجل خفض الأسعار، يجب معاملة الشركات بقسوة وتفكيك بعض الاحتكارات التي تسيطر على السوق الإسرائيلية المركزية. وفي المقابل، فتح الأبواب أمام شركات عالمية لتدخل إلى السوق المحلية، ولتشكل تحدياً للشركات الاحتكارية، وتدفها لخفض الأسعار».

ويدعو المحللون إلى زيادة نطاق فرض الرقابة على الأسعار، وقالوا «إن الخطوة التي لا تحظى بحماسة لدى الحكومة، هي إخضاع منتج بالغت الشرباء في سعره لرقابة الدولة، فاليوم، تتم مراقبة المواد الغذائية بشكل أساس، مثل الخبز، والملح، والبيض، والحليب الطازج، والجبن الأبيض، وملح الطعام، والقشدة الحامضة، وبعض أصناف الألبان. ووزارة الاقتصاد والموارد، ووزارة الزراعة، مسؤولتان عن التأكد من عدم بيع هذه المنتجات بسعر أعلى مما تحدده الحكومة كأقصى سعر. الحكومة الحالية لا تحب المنتجات الخاضعة للرقابة، وقد قررت حتى إخراج عدد من المنتجات من الرقابة. لذا فمن غير المحتمل أن يتم الآن إخضاع منتجات جديدة للرقابة، ما لم تكن الزيادة في سعر منتج معين كارثية حقاً.

كما يدعو التقرير ذاته إلى خفض الضرائب، وكتبوا أنه «من أجل مكافحة بلاء ارتفاع الأسعار، لا يكفي التعامل مع شركات المواد الغذائية، كما أن الحكومة لديها ما يكفي لتقوم به بنفسها. على سبيل المثال، يمكن للدولة أن تضع يدها عميقاً في خزائن الدولة، وتتخذ عن بعض الإيرادات الضريبية. وبالتالي، فإن تخفيض ١٠٪ من الضريبة الضخمة على كل ليتر من الوقود، والتي تصل حالياً إلى حوالي ٧.٠٪، سيؤدي إلى تخفيض سعر ليتر واحد من بنزين ٩٥ أوكتان، من ٦.٧١ شيكل اليوم إلى ٦.٠٢ شيكل. هناك خيار آخر يتمثل في خفض الضرائب على الشركات التي ترفع الأسعار وذلك بنية تحويلها إلى المستهلكين.

وعود ليبرمان لم تتفد

قالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، في تقرير لها، إن وزير المالية ليبرمان يلقي بكامل مسؤوليته رفع الأسعار على الشركات، بينما حكومته تتحمل مسؤولية جزئية عما يجري.

وجاء في تقرير الصحيفة، نسي ليبرمان ما كان يتحدث به للجمهور، والوعود التي قطعها هو ووزير الزراعة (من حزبته) عويد فورر، من أجل تنفيذ إجراءات توسيع نطاق المنافسة، بهدف خفض الأسعار، وقال إن الإجراءات ستدخل حيز التنفيذ في اليوم الأول من العام الجاري.

وقد أعلن ليبرمان وفورر مراراً وتكراراً أنه سيتم رفع الرسوم الجمركية على الواردات مع أو بدون اتفاق مع المزارعين، الذين يواصلون بدورهم المماطلة في المفاوضات التي أجبرت ليبرمان، بضغط من مجموعات الضغط التابعة لاتحاد المزارعين في الكنيسيت، على تأخير تنفيذ ما وعد به. ويواصل المزارعون طرح المطالب، رغم مخطط التعويض السخي الذي تم تقديمه لهم بالفعل ومضاغعة الدم المباشر الذي سيحصلون عليه إلى مليار شيكل، إضافة إلى ضمانات اجتماعية لهم، مقابل فتح الأسواق للمنافسة أكثر.

أيار الماضي ٢٠٢١، الذي قال إن الرسوم الجمركية هي من المؤثرات الكبيرة على الأسعار، وتساهم في موجة الغلاء، مع التركيز على الخضار والفواكه والأسماك، والإيرادات الجمركية على المواد الغذائية تشكل ١٧٪ من إجمالي الإيرادات الجمركية على جميع المنتجات المستوردة، وبلغ متوسط المعدل الجمركي الفعلي لهذه المنتجات في العام ٢٠١٨ ما نسبته ١١٥٪ من السعر الأصلي، وبسبب الضريبة المرتفعة فإن أسعار المنتجات المحلية تبقى مرتفعة.

كلمة في البداية

إسرائيل وموقفها من إيران.. ما هي آخر المستجدات؟

بقلم: أنطوان شلحت

ما الذي يمكن قوله بشأن مستجدات الموقف الإسرائيلي من إيران، وذلك في ضوء تقارير متقاربة تؤكد أن المحادثات غير المباشرة بين واشنطن وطهران بشأن العودة إلى الاتفاق النووي من العام ٢٠١٥ المتعددة في العاصمة النمساوية فيينا بلغت المرحلة النهائية؟

وقد تم تعليق هذه المحادثات مؤخراً ومن المقرر أن تُستأنف هذا الأسبوع، ومنذ نيسان الفائت عقدت الولايات المتحدة وإيران ثماني جولات من هذه المحادثات غير المباشرة بهدف إعادة العمل بالاتفاق المذكور، والذي رفع العقوبات عن طهران في مقابل فرض قيود على برنامجها النووي.

كما أن مثل هذا السؤال يبدو مستحقاً في إثر إعلان مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية أن إدارة الرئيس جو بايدن أعادت، يوم الجمعة الماضي، إعفاء إيران من «عقوبات نووية»، بغية تمكين طرف ثالث من المشاركة في مشاريع عدم انتشار الأسلحة النووية في إيران، موضحاً أنه لا يمكن إجراء مناقشات فنية مفصلة بشأن إيران في غياب هذا الإعفاء من تلك العقوبات، ولكن المسؤول نفسه أكد أن ذلك «ليس تنازلاً لإيران»، كما أنه ليس إشارة إلى أن واشنطن على وشك التوصل إلى توافق لإنقاذ اتفاق ٢٠١٥ الذي يفترض أن يمنع إيران من تطوير قنبلة نووية. ومعروف أن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب انسحب بشكل أحادي الجانب من الاتفاق، في العام ٢٠١٨ وأعاد فرض معظم العقوبات الاقتصادية الأميركية على طهران، وفي أيار ٢٠٢٠ ألغى «الإعفاءات النووية» أيضاً. وتتعلق هذه الإعفاءات خصوصاً بمفاعل طهران المخصص للأبحاث، وبمفاعل الماء الثقيل في أراك الذي تم تحويله تحت أنظار المجتمع الدولي بشكل يجعل من المستحيل إنتاج بلوتونيوم للاستخدام العسكري.

هناك ما يشبه الإجماع لدى المحللين الإسرائيلييين، بمن في ذلك الخبراء في الشؤون الأمنية، وكذلك لدى الباحثين في معهد دراسات الأمن القومي، في جامعة تل أبيب، على أن أي نتيجة ستسفر عنها محادثات فيينا المذكورة تعتبر سلبية بالنسبة إلى إسرائيل. ووفقاً لما جاء في هذه التحليلات فإن النتيجة ستكون واحدة من عدة نتائج مرتقبة هي التالية:

أولاً، الاتفاق على العودة إلى الاتفاق النووي من العام ٢٠١٥ خلال فترة زمنية قصيرة؛

ثانياً، استمرار النقاشات لأشهر طويلة من دون التأكد من فشلها؛

ثالثاً، اتفاق مؤقت (وهو ما ترفضه إيران حالياً، لكن يمكن أن توافق عليه الأطراف الأخرى)؛

رابعاً، عدم التوصل إلى اتفاق ووقف المحادثات وبدء تنفيذ خطوات ضد إيران (حتى ولو وصلت الأطراف عملياً إلى اتفاق على المسار الدبلوماسي مفتوحاً).

ولشرح معنى النتيجة السلبية لا بد من أن ننوه أنه بموجب السيناريو الإسرائيلي المتداول، فيمنذ أن بدأت إيران بخرق الاتفاق النووي رداً على انسحاب الولايات المتحدة منه سجلت، ولا سيما في العام الأخير، تقدماً مهماً وغير مسبوق في برنامجها النووي، حتى وفقاً لما يقوله تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، جعلها دولة عتبة نووية، وتشير التقديرات إلى أن في إمكان إيران القيام بتجربة نووية خلال ٦ أشهر، منذ اللحظة الذي تتخذ فيها قراراً كهذا، ولكن مرحلة التطابق بين آلية التفجير وبين إطلاقه كسلاح

من خلال طائرة أو صاروخ ستستغرق عدة أعوام.

وبناء على ذلك فإن ما يتخبر قلق إسرائيل، على ما يبدو، هو أن عدم الالتفات إلى ما تصفها بأنها «انتهاكات تكنولوجية»، قامت بها إيران (منذ الانسحاب الأميركي من الاتفاق) من شأنه أن يؤجج مسار تكريسها كدولة عتبة نووية.

يمكن أن نضيف أنه بالنسبة إلى إسرائيل، فإن ما يسمى بالتهديد الإيراني، يتراجم بمنظومة عسكرية تعتمد على أساسين مركزيين: تطوير سلاح نووي، وقوات عسكرية في أنحاء منطقة الشرق الأوسط لديها قدرات صاروخية تهدد إسرائيل فعلياً.

كما علينا أن نشير إلى أن رئيس الحكومة نفتالي بينيت أكد، في سياق كلمة ألقاها أمام مؤتمر «معهد دراسات الأمن القومي» قبل عدة أيام، أن مكافحة إيران التي وصفها بأنها رأس الأخطبوط التي نسبت في رأس سلم أولويات حكومته. وتتفق جل التقارير الإسرائيلية على أن المواجهة بين إيران وإسرائيل المستمرة منذ عدة أعوام ازدادت حدة في العام الأخير.

واستناداً إلى «التقرير السنوي بشأن وضع إسرائيل الاستراتيجي» الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي، أخيراً، فإن هذه المواجهة تجلت في ما يلي: عمليات تخريب للبرنامج النووي الإيراني نسبت إلى إسرائيل؛ هجمات إسرائيلية في سورية ازدادت تصاعداً مع استمرار مسعى إحباط «التركز العسكري الإيراني» في أراضي سورية، ومنع انتقال الصواريخ إلى حزب الله؛ الصراع البحري الذي تمت في إطاره مهاجمة ١٢ باخرة إيرانية، والكشف العلني عن ذلك

أدى إلى الهجوم على باخرة تجارية لها علاقة بإسرائيل؛ هجمات سببرانية متبادلة، ومهاجمة شركات مدنية ونشر معلومات عنها، كجزء من عمليات الصراع على الوعي؛ عمليات تشويش في مرفا بندر عباس نسبت إلى إسرائيل، وتشويش جدول رحلات وبطاقات ذكية لشراء الوقود، في المقابل، وفي غياب هجوم مباشر ومهم في إسرائيل، جرى مؤخراً كشف وإحباط عدد من الخطط لتنفيذ عمليات ضد جهات إسرائيلية في الساحة الدولية.

بطبيعة الحال من المتوقع أن تصاعد حدة هذه المواجهة في المستقبل أيضاً، وخصوصاً بعد أن تتضح نتيجة محادثات فيينا، كما سلفت الإشارة، وما يجدر التذكير به هو أن معظم الخبراء

الأمنييين يؤكدون أنه ينبغي التركيز أولاً وقبل أي شيء على البرنامج النووي، نظراً إلى أن إيران من دون خيار نووي عسكري لا تشكل، في قراءتها، تهديداً لوجود إسرائيل من خلال من يصفونهم بأنهم «وكلاء»، بينما التهديد النووي سيتيح لإيران

إمكان مضاعفة جهودها لبناء قدرة باليستية تشكل تهديداً من الناحيتين الكمية والنوعية في الآن نفسه.

المستشارة القانونية الجديدة للحكومة الإسرائيلية .قائدة حرب ضد دعاوى التعويض الفلسطينية ومُشرِعة جرائم الاحتلال!



غاليا بهراف مياره.

كتب سليم سلامة:

أقرت الحكومة الإسرائيلية تعيين المحامية غاليا بهراف مياره لمنصب المستشار القانوني الجديد للحكومة، خلفاً لأفيحاي مندلبليت الذي أشغل المنصب خلال السنوات الست الأخيرة وانتهت في مطلع شباط الجاري، ولتكون مياره بذلك أول سيدة تشغل هذا المنصب بعد ١٤ رجلاً أشغلوه منذ قيام دولة إسرائيل حتى اليوم. انضمت مياره (٦٣ عاماً) إلى النيابة العامة للدولة وعملت فيها نحو ثلاثين عاماً في مناصب مختلفة كان آخرها منصب رئيسة النيابة العامة (المجال المدني) في لوائي تل أبيب والمركز من العام ٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١٥ ثم انتقلت بعد ذلك إلى العمل في القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة. وفي العام ٢٠١٤ كانت مرشحة لإشغال منصب المدير العام لوزارة العدل، لكن اختيار الوزارة آنذاك، تسيبي ليفني، وقع على مرشحة أخرى. وهي متزوجة من تسيون مياره الذي «أشغل مناصب عليا في الأجهزة الأمنية في دولة إسرائيل»، كما نُشر.

ويأتي قرار الحكومة هذا تبنياً للتوصية التي قدمها إليها وزير العدل، جددون ساعر، بدعم سابق وفعل من رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، اللذين أشارا - في مشروع القرار الذي قُدّم إلى جلسة الحكومة - إلى أن غاليا بهراف مياره هي «المرشحة الأكثر ملاءمة، الأكثر نضوجاً والأكثر جدارة وكفاءة مهنية وإدارية لإشغال هذا المنصب»، وذلك على الرغم من اقتراحها إلى أي تجربة عملية في المجالين القانونيين الأكثر أهمية في عمل المستشار القانوني للحكومة، وهما المجال الدستوري والمجال الجنائي. لكن اقتراحها إلى التجربة في المجال الجنائي يشكل، كما يرى بعض المحللين، أفضلية كبيرة جداً من وجهة نظر الوزير ساعر الذي يسعى إلى فصل منصب المستشار القانوني للحكومة إلى منصبين اثنين، منفصلين - مستشار قانوني للحكومة ورئيس الادعاء العام، وهما القيعتان اللتان «يلبسهما» المستشار القانوني للحكومة في إسرائيل ويعمل في نطاقهما منذ إنشاء الدولة ومؤسساتها.

لكن هذا بالذات ما يريده الوزير ساعر، طبقاً للتحليلات ذاتها، إذ يبحث عن مستشار قانوني جديد يتمتع بثلاث مزايا أساسية: الأولى - أن يكون محافظاً في مجال القانون العام (أداء السلطات الرسمية وأصحاب المناصب والوظائف فيها)، الثانية - أن يكون ليبرالياً في مجال القانون الجنائي؛ والثالثة - أن يكون ذا قدرات إدارية مثبتة ليتمكن من قيادة وتنفيذ «خطة الإصلاحات» التي يريده الوزير تنفيذها، وفي مقدمتها بالطبع فصل منصب المستشار القانوني للحكومة، كما أوضحن سالفاً. وينبغي الانتباه هنا إلى حقيقة أن ولاية ساعر في وزارة العدل ستنتهي بعد سنتين على الأكثر، ما يعني أنه في حاجة ماسة جداً إلى «مدير تنفيذي جدي وجيد» لإخراج خطته هذه إلى حيز التنفيذ واستكمال حلقاتها قبل أن يضطر إلى مغادرة منصبه الوزاري الحالي؛ وهو السبب الرئيس الذي جعله يرسى اختياره الأخير على المرشحة بهراف مياره ويفضلها عن جميع المرشحين الآخرين، خاصة وأن تقارير صحافية عديدة نقلت خلال الأيام الأخيرة عن وصفهم بانهم «زملاء مقربون عملوا معها وإلى جانبها على مدى عشرات السنين» تقييهم بانها «شخص يحاول، بكل الطرق والوسائل وبكل ما أوتي من قوة وحكمة، تجنب أي مواجهات وتحاشي أي صدامات، وخصوصاً مع المسؤولين عنها؛ وهي الصفة التي يقول هؤلاء عنها إنها «تتناقض، مفهوماً وفعلياً، وبصورة جوهرية، مع منصب المستشار القانوني للحكومة والمهمات الجسام المناطة بمن يشغله».

كما برزت في التقارير في هذا السياق، أيضاً، حقيقة أن بهراف مياره كانت المحامية التي طلبت منها النيابة العامة للدولة في العام ٢٠١٨ (وكانت قد أنهت عملها في النيابة العامة وانتقلت إلى العمل في القطاع الخاص) إعداد رأي استشاري قانوني شكل لائحة الدفاع عن كل من بيني غانتس وأمير إيشل، اللذين أشغلا منصبَي وزير الدفاع وقائد سلاح الجو الإسرائيليين، على التوالي، إبان حرب «الجرف الصامد» العدوانية على قطاع غزة في تموز ٢٠١٤، وذلك في وجه دعوى التعويضات المدنية التي قدمها ضدهما في هولندا في آذار ٢٠١٨ الفلسطيني إسماعيل زيادة، المواطن الهولندي المولود في مخيم البريج في قطاع غزة، على خلفية مقتل والدته وإخوته الثلاثة وزوجة أدهم وطفلهما جراء إحدى الغارات التي شنتها طائرات سلاح الجو الإسرائيلي على المخيم خلال العدوان. لكن المحكمة اللوائية في هولندا ردت هذه الدعوى وألزمت زيادة بدفع بضعة آلاف من اليورو لغانتس وإيشل لتغطية مصاريف المحاكمة. ثم عاد زيادة وقدم استئنافاً على هذا القرار إلى محكمة الاستئناف الهولندية العليا، التي أصدرت قرارها النهائي في أوائل كانون الأول الأخير ورفضت فيه التماس الفلسطيني الذي أعيدت بهراف مياره وكان في صلبها ادعاءان اثنان مركزيان: الأول - أن المحكمة الهولندية غير مخولة صلاحية النظر في هذه الدعوى لأن غانتس وإيشل - بحكم مناصبيهما إبان العدوان - «يتمتعان بحصانة وظيفية تحول دون تقديمهما إلى المحاكمة»؛ والثاني - أن جهاز القضاء الإسرائيلي مفتوح على وسعته أمام الفلسطينيين لتقديم دعاوهم القضائية إليه، الأمر الذي يسحب من المحكمة الهولندية صلاحيتها للنظر في الدعوى العينية. وقد ردّ زيادة على الادعاء الثاني هذا بقوله: «إنه ادعاء سخيف ويعلم الجميع أنه كاذب»، بينما اعتبر نائب المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، روعي شايندروف (الذي كان، أيضاً، أحد المرشحين لإشغال منصب المستشار القانوني خلفاً لمندلبليت، قبل أن يقع الاختيار النهائي على بهراف مياره)، أن قرار محكمة الاستئناف العليا الهولندية هو «إنجاز كبير، لأنه يشكل سابقة قضائية في غاية الأهمية، وهو بمثابة سوز واق يحمي جميع قادة الجيش الإسرائيلي من أي محاولات مماثلة لجزمهم إلى المحاكم».

بعد أشهر قليلة جداً من عدوان «الجرف الصامد»، نشرت الصحافية عميره هاس عن «وثيقة داخلية» أعدتها النيابة العامة للدولة تمنع، بقرار واع تماماً، استنفاد الإجراءات القانونية اللازمة لاستكمال النظر في دعاوى تعويضات قدمها فلسطينيون من قطاع غزة تضرروا من جراء عمليات وممارسات الجيش الإسرائيلي. وأوضحت هاس (هارتس، ٢٠١٤/١٢/١٣) أنه قد جرى كشف

النقاب هذه الوثيقة خلال المداولات القانونية التي جرت في إطار النظر في التماس تقدم به مواطنون فلسطينيون إلى «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية، مؤكدة على أن التعليمات التي وردت في تلك «الوثيقة الداخلية» أدت، في المحصلة، إلى رفض وشطب عشرات الدعاوى التعويضية التي تقدم بها مواطنون فلسطينيون، فضلاً عن تغريمهم بمبالغ كبيرة لتغطية نفقات الإجراءات القضائية إياها.

«نهج يُشرعن الجرائم!»

في تحليله لمسعى تعيين مياره مستشارة قانونية للحكومة، رأى المحامي إيتاي ماك، الذي مثل فلسطينيين كثيرين في دعاوى التعويضات التي تقدموا ضد دولة إسرائيل وأجهزتها الأمنية، أن «تجربة مياره الغنية في مجال القانون المدني وانعدام تجربتها في المجال الجنائي هما، بالذات، ما يمنحها الأفضلية على المرشحين الآخرين، بل يمكن الافتراض أيضاً أنهما هما اللذان رجحا كخفة ترشيحها من وجهة نظر الوزير جددون ساعر».

وأوضح ماك، تحت عنوان «المستشارة القانونية القادمة: النائبة التي شرعت الجرائم» (هارتس، ٢٠٢٢/١٣)، أن انعدام تجربة مياره في المجال الجنائي «من المتوقع أن يشكل ذخيرة في المعركة الرامية إلى فصل منصب المستشار القانوني»، ناهيك عن أن «تجربتها الغنية في المجال المدني تثبت أنه سيكون في مقدورها تلبية إرادة وحاجة الذراع الأقوى في دولة إسرائيل - الجيش».

فقد أثبتت مياره «ولاها اللامحدود للجيش والأجهزة الأمنية عموماً، سواء من خلال عملها ومنصبها في النيابة العامة - لواء تل أبيب أو كمحامية في القطاع الخاص»، إذ جعلت خلال إشغالها مناصب مرموقة في النيابة العامة للدولة تمثيل الدولة قضائياً في دعاوى التعويضات التي تقدم بها فلسطينيون تضرروا من ممارسات قوات الأمن «أشبه بوحدة تصفيات قضائية

مهمتها منح الأجهزة الأمنية حصانة مطلقة إزاء أي مسؤولية، مقابل ردع الفلسطينيين عن التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية»، فقد عملت مياره، خلال قيادتها النيابة العامة للدولة في لواء تل أبيب، بما أسماه «طريقة الملقط»: توسيع التعريف القانوني، المثبت في نصوص قانونية، لما يسمى «العمل الحربي»، من جهة، لما يمنحه هذا التعريف من حصانة واسعة للجيش وقوات الأمن أمام أي دعاوى فلسطينية، إذ أصبح هذا التعريف يشمل - بفعل التعديلات القانونية العديدة التي أقرها الكنيست بموجب اقتراحات النيابة ومبادراتها - الغالبية المطلقة من عمليات وممارسات قوات الأمن في المناطق الفلسطينية المحتلة، فأصبحت هذه «محمية بموجب القانون»، وهو ما عزز عنه مندوب مياره في جلسة للجنة القانون، الدستور والقضاء البرلمانية في العام ٢٠٠٩ حين قال، بصريح العبارة: «لا دعاوى تعويضات في الانتفاضة».

من جهة ثانية، «شنت النيابة العامة بقيادة مياره معارك لا هوادة فيها»، كما يقول ماك، في قاعات المحاكم الإسرائيلية التي كانت تنظر في دعاوى تعويضات تقدم بها مواطنون فلسطينيون، إذ شرع ممثلوها يطلبون من المحاكم ردّ تلك الدعاوى رداً نهائياً بادعاء توفر الحصانة على «العمليات الحربية»، إضافة إلى مطالبة المحاكم بإلزام الفلسطينيين المدعين بدفع ضمانات مالية بمبالغ طائلة «لضمان تغطية نفقات الدولة لدى ردّ الدعاوى»! حتى أن مندوبي الدولة/ النيابة العامة الذين كانت توفدهم مياره كانوا يديرون المداولات القضائية في هذه الدعاوى في المحاكم الإسرائيلية «بصورة مهينة كان يبدو أنها معدة مسبقاً للتأكد من قتل كرامة الإنسان الفلسطيني صاحب الدعوى، بغض النظر سواء كانوا صحافيين، عمالاً، آباء وأمهات لطفال قتلوا أو أصيبوا، مزارعين، مسنين أو تلاميذ مدارس تعرضوا لإطلاق النار أو للضرب أو للتعذيب من جانب جنود الجيش أو رجال الشرطة... وكله بهدف دفعهم إلى الندم على مجرد محاولتهم البحث عن قليل من العدالة في

المحاكم الإسرائيلية». من الواضح طبعاً، يكتب المحامي إيتاي ماك، أن مستوى العدائية واللاإنسانية في معالجة ملفات الدعاوى هذه كان يتغير تبعاً لشخصية النائب وطباعه، لكن «روح القائدة كانت واضحة تماماً وبالإمكان استشعارها بسهولة، كما يحدث في الجيش عادة»، وهكذا، «أسهمت مياره، بشكل شخصي، في تقرب دولة إسرائيل إلى نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، حيث تشريعات النيابة العامة وممارساتها كانت ترمي، هناك أيضاً، إلى منح الأجهزة الأمنية حصانة شاملة ومطلقة في مواجهة دعاوى التعويضات التي كان يتقدم بها المواطنون الأفارقة».

ثم واصلت مياره نهجها هذا بعد إنهائها العمل في النيابة العامة للدولة وخروجها إلى العمل كمحامية في القطاع الخاص، إذ «تجنبت لتأدية مهمة خاصة في ما وراء خطوط العدو»، بحسب تعبير ماك الذي يقصد إعدادها الرأي القضائي الاستشاري المذكور أعلاه لصالح بيني غانتس وأمير إيشل، اللذين أشغلا منصبَي وزير الدفاع وقائد سلاح الجو، على التوالي، إبان عدوان «الجرف الصامد» على قطاع غزة، في مواجهة دعوى التعويضات التي تقدم بها المواطن الفلسطيني إسماعيل زيادة في هولندا. ويشبه ماك قراءة هذا الرأي الاستشاري بقراءة كتاب من كتب الخيال العلمي، «فعلی الرغم من الحروب الكاسحة التي كانت تشنها مياره، عبر مندوبيها، ضد الفلسطينيين وحقوقهم، يخرج قارئ رأيها الاستشاري بانطباع وكان جهاز القضاء الإسرائيلي «هو رحلة ترفيحية مبهجة لكل فلسطيني، سواء كان عاجزاً، ميتاً أو ثاكلاً، لزام عليه التثبث بها وعدم تضييعها».

ويختتم ماك تحليله بالقول: «في ضوء تاريخها هذا، على كل إسرائيلي ذي ضمير حي أن يكون شديد القلق حيال اختيار مياره لمنصب المستشار القانونية المقبل للحكومة والتي ستحرص على شرعنة وتجميل جميع نزوات الأجهزة الأمنية وجرائمها».

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:

حسن خضر

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:
حسن خضر



جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي يشرع بتعداد يهود العالم لأول مرة في تاريخه.. قراءة في الخلفيات والتداعيات



يهود في نيويورك.

في حال شرع جهاز الإحصاء القيام بها، بهدوء، إذ إنها قد تثير خلافات حقيقية ما بين التيارات المتدينة التي تصبو إلى فهم ضيق لمفهوم اليهودي وما بين احتياجات دولة استعمارية تحتاج إلى الاستمرار في ضخ مستوطنين جدد إلى داخل أراضيها.

هوامش

1. أور كاشتي، الدولة ستبدأ بتعداد يهود العالم بنفسها وستضطر إلى تحديد من هو اليهودي، هارتس، 25 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3Ldi19V>
2. الكنيست، قانون العودة للعام 1950 (القدس 1950). أنظر الرابط التالي: https://www.knesset.gov.il/laws/special/heb/chok_hashvut.htm
3. هندية غانم، في معنى الدولة اليهودية (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2011)
4. وزارة الشتات الاسرائيلية، تقرير اللجنة الحكومية الاستشارية لفحص علاقة إسرائيل مع جماهير العالم الذين تربطهم صلات بالشعب اليهودي (القدس: وزارة الشتات الإسرائيلية، 2021) أنظر الرابط التالي: https://www.gov.il/BlobFolder/reports/committee_reports_diaspora/he/Community_hebrew140121.pdf

في أواخر ستينيات القرن الماضي، أثارت «قضية الأخ دانيال» جدلاً داخل إسرائيل عندما رفضت المحكمة العليا الاعتراف بيهودية المواطن الإسرائيلي شموئيل أوسوالد روفايزين، على الرغم من أنه ولد لأبوين يهوديين وكان أحد ناجبي «المحرقة»، ويعود الرفض إلى أنه كان قد غير ديانته في وقت سابق وتحول إلى راهب. (٧) في أعقاب هذه القضية، وتحديداً في العام ١٩٧٠، أُجري تعديل على «قانون العودة» لينص على أن اليهودي هو «من يولد لام يهودية أو يتهود وهو لا ينتمي لديانة أخرى».

من هنا، حصل اختلاف ما بين «من هو يهودي» حسب الشرعية اليهودية الأرثوذكسية المتبعة في إسرائيل وبين من هو الذي يحق له الهجرة إلى إسرائيل كمستوطن جديد حسب قانون العودة.

الفئة	عدد اليهود	من ضمنهم في إسرائيل
حسب التعريف الأرثوذكسي لليهودية	١٥١٦٦٢٠٠	٦٨٧١٠٠٠
بناء على قانون العودة للعام ١٩٥٠ وتعديلات العام ١٩٧٠	٢٥٣٣٦١٠٠	٧٣٣٥٧٠٠٠

نسب صغيرة قد لا تحقق طموح إسرائيل في الوصول إلى تفوق ديمغرافي لليهود ما بين النهر والبحر، فداخل حدود دولة إسرائيل، شكّل اليهود ما نسبته ٧٣.٩٪ من السكان مع بداية العام ٢٠٢١. أما داخل حدود إسرائيل «السيادية» (أي ما بين النهر والبحر) فتشكل نسبة اليهود حوالي ٥٧,٥٪ فقط، فيما يشكل العرب حوالي ٣٨,٥٪ من ضمنهم ١,٩٥٦,٠٠٠ في إسرائيل وحوالي ٢,٤٤٨,٠٠٠ في الضفة الغربية، وعليه، وفي حال استمرت إسرائيل بالسيطرة على الضفة الغربية، فإنها ستحتاج لضخ المزيد من المستوطنين للسكن في المناطق المحتلة وفي مناطق «ج» تحديداً.

وقد خلص التقرير الذي أشرفت عليه بينيت منذ العام ٢٠١٨ إلى أمر مفاجئ وغير متوقع. على العكس من تقارير ديليا بيرجولا أو الوكالة اليهودية، والتي طالما بينت أن عدد يهود العالم يصل إلى ١٥,٢ مليون فقط، فإن اللجنة التي أشرف عليها بينيت ادعت أن توسيع مفهوم «من هو اليهودي» هو أمر ممكن، وأن هناك قرابة ٦٠ مليون شخص حول العالم يمكن اعتبارهم مقربين جداً من اليهودية، أو على علاقة ما بالدين اليهودي، ومن بين الـ ٦٠ مليوناً هناك نسبة كبيرة معنية بالقدوم إلى إسرائيل، ويمكن تهويدها ومنعها ليس فقط المواطنة الإسرائيلية؛ وإنما أيضاً شهادة «تحويل إلى اليهودية» (٨) وربما يكون من إحدى مهمات جهاز الإحصاء المركزي في السنوات القادمة هو توسيع إطار من هو اليهودي ليشمل فئات جديدة من المستوطنين المحتلين تتجاوز الـ ١٥,٢ مليون الحاليين.

في هذا السياق، طرح وزير الأديان الإسرائيلي متان كاهانا (من حزب «يمينا» الصهيوني الديني) مشروع قانون جديد يهدف إلى إدخال تعديلات على عويعة التهويد (العبرية: «غيور») وذلك بهدف توزيع صلاحيات وعملية التهويد من مؤسسة الرابانوت

الانتقادات تشير، وربما على حق، إلى أن مسألة أعداد اليهود هي مسألة حيوية وقابلة للتوظيف السياسي. (١)

أولاً: من هو اليهودي؟

على خلاف دول الاستعمار الاستيطاني في العالم التي فتحت الباب للهجرات الجماعية دون وضع أي اعتبارات دينية، قومية أو إثنية صارمة؛ فإن دولة إسرائيل حصرت عملية استقدام المهاجرين في «يهود العالم»، وهو ما ورد في النسخة الأولية لـ «قانون العودة» الإسرائيلي للعام ١٩٥٠. إذ يحق لأي يهودي في العالم الهجرة إلى إسرائيل، وبشكل تلقائي يصبح مواطناً إسرائيلياً كامل الحقوق. (٧) وعلى الرغم من أن القانون حصر هجرة المستوطنين الجدد إلى إسرائيل في كتلة يهود العالم، إلا أنه لم يحذف فعلياً «من هو اليهودي».

إن النقاش الإسرائيلي الدائر حول «من هو اليهودي» لا يجب أن يفهم على أنه نقاش ديني حول تفسيرات متعلقة بـ «الهالاخاه» فحسب؛ بل يحمل بعداً آخر يرتبط بـ «المخزون» الاحتياطي العالمي الذي تستطيع إسرائيل من خلاله، كـ «دولة يهودية» أن تستقدم منه مهاجرين جدد.

ثانياً: الإشكالية التي تنتصب أمام اليمين الإسرائيلي

في العام ٢٠١٨ عينت نفتالي بينيت، الذي كان يشغل منصب وزير الشتات في حكومة بنيامين نتانياهو، لجنة تحت اسم «اللجنة الاستشارية الحكومية لفحص علاقة إسرائيل مع جماهير العالم التي تربطها علاقات مع الشعب اليهودي»، وقد نشرت اللجنة تقريرها وتوصيتها في بداية العام ٢٠٢١، وانتقد التقرير قانون العودة الإسرائيلي ووصفه بالصارم وبأنه يسلب حق الهجرة إلى إسرائيل من العديد من الأشخاص الذين لا يندرجون ضمن تعريف اليهودي المنصوص عليه في القانون (مثلاً، فتى يهودي ولد لوالدين نصرانيين)؛ وعليه؛ اقترح التقرير النظر إلى مستقبل دولة إسرائيل من خلال توسيع دائرة يهود العالم بما يتجاوز النهم الضيق لليهودية، وهو فهم حصر يهود العالم في حوالي ١٥,٢ مليون شخص (انظر الجدول المرفق).

وربما هناك أسباب سياسية من وراء تشكيل هذه اللجنة، ففي حقيقة الأمر، بعد الانتهاء من استيعاب قرابة مليون مستوطن جديد من دول الاتحاد السوفييتي السابق في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أصبح من الصعب جدا القيام بحملات استيعاب كبرى لمستوطنين جدد، فخلال العقدين الأخيرين، يتراوح عدد المستوطنين الجدد الذين يتم استقدامهم سنوياً ما بين ١٠ إلى ٣٠ ألفاً فقط، وهذه

كتب وليد حياص:

اتخذ جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٢٢، قراراً دراماتيكياً يقضي بأن يبدأ باحتساب عدد يهود العالم بشكل رسمي. حتى الآن، كانت الدولة ومؤسساتها الرسمية، مثل جهاز الإحصاء المركزي الذي يتبع مباشرة إلى مكتب رئيس الحكومة، يناون بأنفسهم عن هذه المهمة والتي تعتبر إشكالية ومثيرة للجدل، لا يمكن السبب في مجرد كون جهاز الإحصاء المركزي لا يمتلك الأدوات والتقنيات لإجراء مسح أو تعداد سكاني في دول أخرى، بل أيضاً في كون تعداد يهود العالم ينطوي على إشكاليات دينية تتحتم حول «من هو اليهودي»، ومن يحق له الهجرة إلى إسرائيل كمستوطن جديد. حالياً، لا توجد معايير متفق عليها حول عدد يهود العالم والذين حسب تصنيفات معينة قد يصل عددهم إلى حوالي ١٥,٢ مليون لكن حسب تصنيفات أخرى قد يصل عددهم إلى حوالي ٢٥,٣ مليون شخص، ثم حسب تصنيفات أخرى قد يصل عددهم إلى حوالي ٦٠ مليوناً. هذه المقالة تلقى الضوء على قرار جهاز الإحصاء

المركزي الإسرائيلي، وتبين كيف أن مسألة تعداد يهود العالم تنطوي على خلافات عقائدية، ولها انعكاسات ديمغرافية هامة تتعلق بحجم وطبيعة «مخزون» المستوطنين المحتملين الذين تسعى إسرائيل والوكالة اليهودية لاستخدامهم خلال الأزمات القادمة، وبالتالي لا يمكن إغفال التداعيات التي قد تنشأ مستقبلاً من قرار جهاز الإحصاء على قضية «من هو اليهودي» ومن هو الذي يحق له الهجرة إلى إسرائيل. خلال الأعوام الـ ١٥ السابقة، كان جهاز الإحصاء المركزي ينشر بيانات حول عدد يهود العالم مستندا إلى العمل الذي يقوم به البروفيسور سيرجيو ديليا بيرجولا، وهو أستاذ في معهد «اليهودية المعاصرة» في الجامعة العبرية، وديليا بيرجولا ينشر تقريراً سنوياً بناءً على معلومات من معاهد البحوث والمكاتب الإحصائية والجياليت اليهودية في بلدان مختلفة. بيد أن ديليا بيرجولا يعترزم التوقف تدريجياً عن إصدار هذه التقارير السنوية، وبالتالي أعلن جهاز الإحصاء المركزي نيته نقل كل منهجيات وأدوات هذا البروفيسور إلى مكاتب الجهاز حتى يستمر في إصدار هذه التقارير الهامة على أن تكتمل عملية النقل في العام ٢٠٢٤.

في المقابل، قال الخبير الديمغرافي الدكتور إلياهو بن موشيه إن قرار جهاز الإحصاء الإسرائيلي «غير عادي بتاتا» وأنه من المشكوك فيه ما إذا كان يمكن الحصول على بيانات موثوقة بسبب عدم وضوح المعايير التي قد تستند إليها أي جهة لاحتساب عدد اليهود في العالم، كما أعرب الدكتور يتسهار هيس، نائب رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، عن قلقه إزاء التأثير المحتمل لمكتب رئيس الإحصاء على التعداد الديمغرافي والنقل الشعب اليهودي، في حال أوكل الأمر إلى جهاز الإحصاء الذي يتلقى ميزانياته من مكتب رئيس الحكومة. هذه

عن جمعية «كونسيرت-مقلاع شلومو»: الحكومة الإسرائيلية بزّي مدني في عملية «الهسبرا» لمواجهة حركة BDS

كتب عبد القادر بدوي:

«إن الطريقة الصحيحة للتواصل مع الرأي العام حول العالم، هي التواصل مع الناس على الأرض، وزارة الشؤون الاستراتيجية اتخذت من الضوابط العسكرية منطقاً لها، وهي تتعامل مع «الهسبرا» على أنها حرب؛ يتم تحديد مكان الأعداء عبر المؤسسة الأمنية وبواسطة وسائل الذكاء الأمنية، ومن ثم مهاجمتها، لكن التعامل مع حركة المقاطعة ومواجهتها يفرض على إسرائيل أن تظهر للعالم أنها قابلة للنقد، هكذا عبر ندياف تمير، وهو دبلوماسي إسرائيلي سابق وأحد الخبراء في مجال العلاقات الدولية، عن فهمه لدور عملية «الهسبرا» ونقده لمنطق عمل وسلوك «وزارة الشؤون الاستراتيجية» الإسرائيلية في مواجهة BDS.

استناداً إلى الرأي السابق، تأسست جمعية «كونسيرت» التي تترأسها مقدّم البرامج التلفزيونية الأفنجيلية لوري كاردوزا، بهدف -كما تقدم نفسها- «توعية المسيحيين حول العالم بمسؤوليتهم التوراتية والإنجيلية المقدّسة التي تقضي بالوقوف إلى جانب إسرائيل»، وقد عزّرت كاردوزا عن إعجابها الشديد بشخصية دونالد ترامب، وبنيامين نتانياهو، وفي إثر مقطع فيديو مصور على مدخل «مستوطنة ترامب» في الجولان السوري المحتل، تلقّت كاردوزا قرابة ٨٠ ألف دولار (٣٠٠ ألف شيكل) من «وزارة الشؤون الاستراتيجية» حينها كدم لمؤتمّر «ارتباطان التوراتي بالأرض المقدّسة» (١)

بدايةً، تأسست «وزارة الشؤون الاستراتيجية» في العام ٢٠٠٦، بعد أن قرّر إيهود أولمرت، رئيس الحكومة في ذلك الوقت- منح أفغدور لبيرمان حقيبة وزارية في ائتلافه، قبل أن يتم حلها في العام ٢٠٠٨، لتعود مرة أخرى في عهد نتانياهو، وتحديداً في العام ٢٠١٥، لجلعاد إردان، الذي قادها كجسم حكومي يهدف لمواجهة «حركات مقاطعة إسرائيل ونزع الشرعية عنها، ومواجهة BDS وحملات المقاطعة المختلفة». فقد أوكل الكابنيت الأمني- السياسي «وزارة الشؤون الاستراتيجية» في تشرين الأول ٢٠١٥، مهمة مواجهة حملات نزع الشرعية عن إسرائيل التي تقودها حركة المقاطعة العالمية (BDS) وقد ترأس الوزارة منذ ذلك الحين، وحتى إنقلاها في العام ٢٠٢٠ لجلعاد إردان، الذي يشغل منصب سفير إسرائيل في الأمم المتحدة



الهسبرا: احتلال الحكيمة.

إسرائيل وفي مواجهة حملات نزع الشرعية عنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام العالمية، وعلى الرغم من أن المحاولات السابقة لهذه المبادرة قد فشلت فشلاً ذريعاً؛ إلا أن الحكومة قد قرّرت أن تصل موازنة المشروع، باحتساب التبرعات الشخصية أيضاً، لـ ٢٠٠ مليون شيكل حتى العام ٢٠٢٦. وقد تم اعتماد المبادرة خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية نهاية الشهر الماضي، ووفقاً للقرار الجديد؛ سيترأس نائب وزير الخارجية الإسرائيلي عيدان رول «كونسيرت»، الذي سبق أن شغل منصب منسق عمل «وزارة الشؤون الاستراتيجية» في وزارة الخارجية، وستحصل الجمعية على مبلغ ١٠٠ مليون شيكل على مدار الأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٥

المصدر: هارتس

هوامش

1. <https://bit.ly/3gtpAlm>
2. هوديا كيريش حازوني، تم إغلاق وزارة الشؤون الاستراتيجية: ضرورة أم وزارة الخارجية؟، مكور ريشون، 19.07.2021. <https://bit.ly/3wvCFKO>
3. <https://bit.ly/3gtpAlm>
4. للمزيد، انظري: <https://bit.ly/3J71gLD>
5. للمزيد، انظري: <https://bit.ly/3ru37nI>
6. للاستزادة، انظري: <https://bit.ly/3LaWqil>

شخصيات عسكرية ودبلوماسية من المستويات العليا، ويشرفون على صياغة أجدات عملها وخطابها واستراتيجياتها المختلفة أمثال عاموس بادلين، دوري غولد، ويعقوب عميدوروز وغيرهم. (٤)

كان من بين أهداف الجمعية أن تقوم بتأدية دور دعائي بالنيابة عن الحكومة الإسرائيلية، وذلك في سياق محاولة خلق رأي عام جماهيري إيجابي تجاه إسرائيل حول العالم، وخاصة عبر منصات Facebook و Twitter و Instagram، خصوصاً في ظل حملات نزع الشرعية عنها، التي يخوضها الفلسطينيون بشكل مستمر، بعد أن كانت عملية «الهسبرا» في مجال الإعلام والشبكات الاجتماعية تقتصر على الأجسام الحكومية الرسمية، ومقسمة إلى عدّة وحدات إعلامية، تُشرف على كل منها وزارة الشؤون الاستراتيجية

ومكتب رئيس الحكومة فقط. تشير بعض التقارير الإسرائيلية إلى أن الجمعية فشلت في السابق في تجنيد المبالغ المالية المطلوبة، فقد فشلت «مقلاع شلومو» في تجنيد ١٢٨ مليون شيكل من خلال التبرعات الأجنبية، على أن تقوم الحكومة بتزويدهم بنفس المبلغ إذا نجحوا في زيادته، لكن الوثائق التي حصلت عليها بعض الجهات الحقوقية الإسرائيلية تظهر أن عملية جمع التبرعات فشلت ووصلت إلى طريق مسدود، وأقرّت «وزارة الشؤون الاستراتيجية» بفشل موظفي «مقلاع شلومو» في مهمة جمع التبرعات، في المقابل، اتهمت الأخيرة الوزارة بعدم تحويل الميزانيات المطلوبة والتسبب بأضرار جسيمة للمسروع برفته، مما أدى إلى توقف المشروع نهائياً. جدير بالذكر أن «مقلاع شلومو» تلقّت حينها تمويلاً بقيمة ٧,٣ مليون شيكل من الصندوق المركزي لإسرائيل (The Central Fund of Israel) وهو صندوق أميركي متورط بتمويل جيستات ومنظمات اليمين في إسرائيل. (٥) في الوقت الذي يهيئ فيه اليمين ومنظماته حملات تحريض و«نزع شرعية» عن المنظمات الحقوقية اليسارية في إسرائيل بسبب حصولها على تمويل وتبرعات من مصادر خارجية.

في أواخر كانون الثاني المنصرم، قرّرت الحكومة الإسرائيلية استثمار ١٠٠ مليون شيكل على مدار أربعة أعوام في مبادرة، اعتبرها العديد من المحللين الإسرائيليين مثيرة للجدل، تسعى «لتغيير صورة

في الوقت الحالي، علماً أن الوزارة تأسست العام ٢٠٠٦، وقد تم حلها في العام ٢٠٠٨، لتعود للعمل مرة أخرى في العام ٢٠٠٩، ولتستمر في العمل كوزارة مستقلة إلى أن تم حلها بقرار من الحكومة الأخيرة (حكومة بينيت-ليبد) في العام ٢٠٢١. (٦) وقد مؤلت الوزارة قبل إنقلاها العديد من مشاريع «الهسبرا» الإسرائيلية، كان آخرها منح «المجلس الإقليمي- عربية الأردن» مبلغ ١,٢ مليون شيكل، و«المجلس الإقليمي- شومرون» مبلغ ١,٢ مليون شيكل، لتمويل مشاريع إعلامية ودعائية، تشمل بعضها باستضافة ناشطين ومؤثرين أجنبي (من إسبانيا وإيرلندا والولايات المتحدة وغيرها) لمواجهة حملة نزع الشرعية عن إسرائيل التي تقودها BDS. (٧)

ما هو مشروع «كونسيرت»؟ ولماذا قرّرت الحكومة الإسرائيلية إعادة تمويهه؟

تأسست جمعية «كونسيرت» في العام ٢٠١٧، في الوقت الذي كان يشغل فيه جلعاد إردان منصب وزير الشؤون الاستراتيجية، وقد حملت الجمعية في البداية اسم «مقلاع شلومو» بهدف «تجنيد المنظمات والمؤثرين عبر منصات الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي للتضامن مع إسرائيل والوقوف إلى جانبها عبر وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الإعلامية في إسرائيل وخارجها. بكلمات أخرى، انطلق هذا المشروع لنشر الدعاية الحكومية الإسرائيلية لكن بري مدني وعبر هيئة يتم تقديمها عالمياً على أنها هيئة مدنية، للتغلب على معضلتين: الأولى؛ أن تسجيل الجمعية كجمعية حكومية سيضع حداً للتبرعات الأميركية الخاصة لها، كون أي جمعية تزوّج للسياسة الخارجية مطالبة بالتعريف بنشاطاتها والإعلان عن اسمها وأهدافها للحصول على هذه التبرعات، ثانياً؛ اعتقاد المستوى الرسمي في إسرائيل، وتحديداً نخبة اليمين الجديد، أن النخب والمتحدثين الرسميين باسم الحكومة لا يمكنهم تحقيق التأثير المطلوب في الفضاء الجماهيري والتأثير على المواطن العربي، لذلك؛ من الأفضل أن يكون جزء من عملية «الهسبرا» الإسرائيلية قيام «المواطن المدني» وليس الحكومي أو العسكري بالدفاع عن إسرائيل وتميرير أجداتها السياسية الحكومية، وهذا يجعل الأمر أكثر سهولة. في المقابل، تقف خلف هذه الجمعية

